الوصول الى المحل وذا علة نفوذه فيه وذا علة موته وهذا باطل
من موجبات الرمي فاضيف القتل اليه وصار الرمي قاتلا لكن
لما تراخى عنه اشبه السبب ووصف شبهة العلة كما حد وضعي
العلة فان الحكم اذا تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم نصاب العلة
الا بهما كان لكل واحد منهما شبهة العلل لتأثير كل واحد منهما
في الحكم حتى اذا تقدم احدهما الركن سببا لانه ليس بطريق
موضوع له وليس بعلة لكن له شبهة العلل واذا قلنا الخيل بالتوالد
يحرم النسيئة وكذا القدر مع الجنس لربا النسيئة شبهة الفضل
فثبت شبهة العلة وعلة معنى وحكما لا اسما كما حد وضعي
العلة فان كل حكم يعلق بعلة ذات وضعين مؤثرين فان
آخذها وجودا علة حكما لاضافة الحكم اليه لانه يترجح على الاول
بوجود الحكم عنده وشاركه في الوجوب ومعنى لانه مؤثر فيه
لا اسما لان الركن يتم بهما فكل حي بذكا احدهما كالقرابة والملك
للعتق فان الملك اذا تأخر اضيف اليه حتى يصير المشتري معتقا
وسمي متأخر القرابة بان ورث انسان عبدا فادعى احدهما انه
ابنه غرم لشريكه واضيف العتق الى القرابة وعلة اسما ومعنى
لا حكما كالسفر للنوم للترخص والحدث فان السفر يعلق به
الرخص في الشرع فكان علة حكما ونسب الرخص اليه فصار علة
اسما ومعنى لان المعنى المؤثر في هذه الرخصة المشقة لكن السفر سببها

فاقيم

٧٨

فاقيم مقامه فصار حدثا وليس من صفة العلة الحقيقة
الشرعية بعد مقامها للحكم كما قال بعض لان العلة ما لا توجد
بتمامها الا يتصور ان يكون موجبة حكمها لان العدم لا يؤثر في
شيء فيثبت الحكم عقيبها ضرورة بل الواجب قرانهما معا كما قاله
المحققون لانه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولها
كالاستطاعة مع الفعل فوجب ان تكون العلل الشرعية كذلك
لان الاصل اتفاق الشرع والعقل وقد يقام الشيء مقام
غيره بطريقين احدهما السبب الداعي الثاني الدليل على
المدعو والمدلول والفرق ان السبب لا يخلو عن افضاء او تأثير
بخلاف الدليل وذلك اما لدفع الضرورة والعجز عن الوقوف
على ما هو الحقيقة كالمسافر او المؤثر في ايجابه شغل الرحم
بماء الغير وذلك باطل فيقام السبب الظاهر الداعي له وهو
استحداث ملك الوطء بملك اليمين مقامه في وجوب الاستبراء
وغيره كالتقاء الختانين مقام خروج المني في وجوب الغسل
للاحتياط لتخريجها الدواعي فان المعتكف والمحرم حرم عليهما الجماع
لذا اقيم المس والقبلة والنظر لهوة مقامه في لزوم الاحتياط
او لدفع الحرج عن الناس فيما يتحقق فيه حاجتهم كالسفر
اقيم مقام المشقة والظهر لخلائه عن الجماع اقيم مقام الحاجة
الى الطلاق في ملك الطلاق والثالث الشرط وهو لغة العلامة